

المحتويات

الصفحة

الفصل السابع	
1	: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية
1	السياسة النقدية
2	معدلات التوسع في السيولة المحلية
3	العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
3	صافي الموجودات الأجنبية
5	الائتمان المحلي
7	صافي البنود الأخرى
8	هيكل السيولة المحلية
9	التطورات المصرفية خلال عام 2002
10	الميزانيات المجمعّة للمصارف التجارية
11	الودائع
12	النشاط الإقراضى
13	القاعدة الرأسمالية
13	تطورات وأداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002
13	أولاً: تطورات أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002
18	ثانياً: أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002
21	ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية (1997-2002)
22	ملحق (2/7) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2001 و2002)
23	ملحق (3/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية (1997-2002)
24	ملحق (4/7) : مكونات السيولة المحلية (1997-2002)
25	ملحق (5/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية (2001 و2002)
26	ملحق (6/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2001 و2002)
27	ملحق (7/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص للمصارف التجارية العربية (2001 و2002)

السياسة النقدية

استهدفت السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2002، كما كان عليه الشأن في السنوات السابقة، دعم استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف وإيجاد بيئة تتسم بالاستقرار النقدي والمالي لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل. وذلك في إطار موجات السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدول العربية والتي تتضمن إصلاحات هيكلية واسعة لزيادة مرونة الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية، وسياسات اقتصادية كلية تركز على زيادة كفاءة تعبئة الموارد وأحكام توظيفها استناداً إلى عوامل السوق من خلال تشجيع دور القطاع الخاص وتوسيع فرص ومجالات مشاركته في عملية التنمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا، بالإضافة إلى مواصلة برامج خصخصة المؤسسات العامة المملوكة للدولة، وإدخال إصلاحات في سوق العمل، إلى جانب العمل على توسيع وتعميق نشاط القطاع المالي والمصرفي.

واستمرت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2002 في استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية للتأثير على احتياطات المصارف، وذلك وفقاً للمراحل المختلفة التي قطعتها كل منها في هذا المجال. وقد شملت هذه الأدوات سعر إعادة الخصم، واتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية المعتمدة، وعمليات السوق المفتوحة التي تتم إما باستخدام أدوات الدين كأذون الخزانة وشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك المركزية، أو باستخدام أدوات الملكية كشهادات المشاركة التي يصدرها على سبيل المثال بنك السودان. وذلك بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي الذي شهد في بعض الدول العربية خلال العام تغييراً في نسبته كما شهد في بعض آخر منها تعديلاً في أسلوب احتسابه.

وقد اتسمت السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2002 بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية. وقد تجلّى ذلك في مواصلة السلطات النقدية تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية المستخدمة لديها استجابة لتطورات أسعار الفائدة العالمية، وبغية الاتجاه بهيكل أسعار الفائدة نحو الهبوط وجعله أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية السائدة. وقد نجم عن ذلك تراجع في أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك. وانعكس

ذلك بدوره في تراجع مترام تقريباً في أسعار الفائدة الدائنة المطبقة على الودائع وأسعار الفائدة المدينة المطبقة على القروض المصرفية.

وفي ظل نجاح السياسة النقدية في المحافظة على معدلات متدنية من التضخم، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2002 اتباع سياسة نقدية مرنة من أجل دعم نشاط القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم لأنشطته الإنتاجية في مجال السلع والخدمات، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع نصيب القطاع الخاص من صافي الائتمان المحلي المقدم خلال عام 2002 في جميع الدول العربية تقريباً مقارنة بالعام الماضي.

وإدراكاً من السلطات لأهمية الدور الذي يلعبه وجود جهاز مصرفي متطور يتمتع بالسلامة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الارتقاء بكفاءة تعبئة وتخصيص الموارد وتسهيل المعاملات، فقد واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2002 اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الرامية لتعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية، وزيادة منعة وسلامة الأجهزة المصرفية فيها وذلك تمثيلاً مع أحدث المعايير الرقابية والمحاسبية المتعارف عليها دولياً. وقد شمل ذلك زيادة فاعلية عمليات الرقابة الميدانية، واتخاذ إجراءات وتدابير لتحسين نوعية أصول البنوك وتشجيعها على تحسين وتعزيز تقييمها لمخاطر الائتمان، وتخفيض نسبة الديون المتعثرة في ميزانياتها. وكذلك تقوية أسس ونظم الرقابة الداخلية في البنوك، ووضع الضوابط التي تحكم وتنظم تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات وذلك من أجل ضبط مخاطر توظيفات الأموال المتاحة للمصارف. وفي إطار تعاضم أهمية الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال، تواصلت جهود الدول العربية خلال عام 2002 لوضع أطر شاملة لمكافحة أي غسل محتمل للأموال من خلال البنوك وشركات الصرافة، وذلك وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

معدلات التوسع في السيولة المحلية

تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة قد بلغ نحو 12.5 في المائة خلال عام 2002 مقارنة بنحو 11.7 في المائة في عام 2001، الملحق (1/7).

أما على صعيد الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال عام 2002. ففي عدد من هذه الدول وهي الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية والسودان وقطر كانت معدلات نمو السيولة المحلية أعلى من العام السابق بدرجات متفاوتة. أما في تونس والجزائر وسورية وعمان والكويت وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن فقد كانت تلك المعدلات أدنى من العام السابق، في حين أن معدل نمو السيولة في لبنان قد حافظ تقريباً على نفس مستواه في عام 2001 مع ميل طفيف نحو الارتفاع.

فبالنسبة لدول المجموعة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية خلال عام 2002، كان الارتفاع ملحوظاً في حالة كل من قطر والسعودية حيث بلغت الزيادة عن معدل العام السابق نحو 11.8 نقطة مئوية و10.2 نقطة مئوية على التوالي، وتراوحت بالنسبة لبقية الدول في هذه المجموعة بين 5.2 نقطة مئوية في جيبوتي و0.4 نقطة مئوية في الإمارات.

وبالنسبة لدول المجموعة التي سجلت معدلات نمو السيولة المحلية فيها انخفاضاً خلال عام 2002 كان ذلك ملحوظاً في حالة كل من ليبيا وموريتانيا والكويت والمغرب، حيث بلغ الانخفاض عن معدل العام السابق نحو 16.1 نقطة مئوية و8.4 نقطة مئوية و8.1 نقطة مئوية و7.7 نقطة مئوية على التوالي، وتراوح في بقية دول المجموعة بين 6.1 نقطة مئوية في تونس و0.6 نقطة مئوية في اليمن.

أما فيما يتعلق بمكونات الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2002، فقد ساهمت الزيادة في عنصر شبه النقود بالنصيب الأكبر من الزيادة في السيولة المحلية خلال العام في كل من مصر وقطر والأردن والبحرين والجزائر والإمارات والسعودية. وبلغت مساهمتها نحو 82.7 في المائة في مصر، وتراوحت بين 68.5 في المائة في قطر و54.4 في المائة في السعودية. أما في تونس حيث انخفض عنصر النقود بتعريفها الضيق عن مستواه في نهاية عام 2001، فقد غطت الزيادة في عنصر شبه النقود كامل الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2002 بل وعوضت عن الانخفاض في عنصر النقود. أما في الكويت وليبيا والمغرب واليمن وجيبوتي والسودان وسورية وعمان فقد ساهمت الزيادة في النقود بتعريفها الضيق بالجزء الأكبر من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2002. وبلغت مساهمتها نحو 97.1 في المائة في الكويت و94.6 في المائة في ليبيا، وتراوحت بين 88.5 في المائة في المغرب و54.2 في المائة في عمان بالنسبة لبقية الدول المذكورة.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

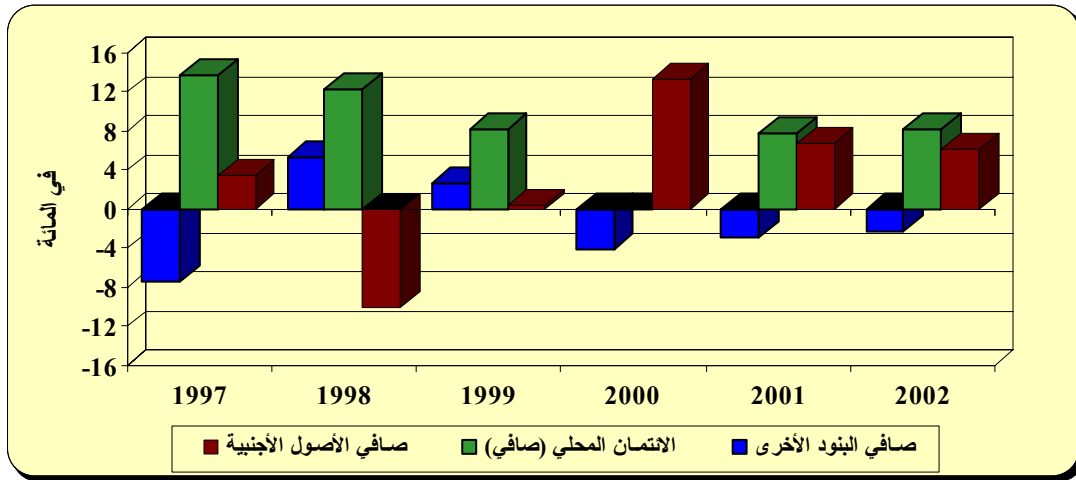
صافي الموجودات الأجنبية

تشير التقديرات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية قد واصل خلال عام 2002 تأثيره التوسعي على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، وإن كان ذلك بدرجة أقل من العام السابق نتيجة لانخفاض الفائض في الموازين الجارية والموازن الكلية لميزان المدفوعات لمجموع الدول العربية خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق. أما على المستوى الفردي للدول العربية فقد كان للتحركات في صافي الموجودات الأجنبية أثر توسعي على السيولة المحلية في جميع الدول العربية خلال عام 2002 باستثناء السعودية والكويت ومصر، الملحقان (2/7) و (3/7).

ففي السودان وعمان ولبنان تحول الأثر الانكماشى الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام الماضي إلى أثر توسعي خلال عام 2002. ويعود ذلك بصورة رئيسية في كل من الدول الثلاث إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. وقد اقترن ذلك في حالة السودان ولبنان بتحول العجز الكلي في ميزان المدفوعات إلى فائض ملحوظ خلال عام 2002.

وفي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي وسورية وقطر وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن، واصل صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية تأثيره التوسعي على السيولة المحلية خلال عام 2002. ويعزى ذلك في حالة كل من البحرين والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بالدرجة الأولى وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. أما في كل من الأردن وتونس فقد نتجت الزيادة بكاملها عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والتي عوضت كذلك عن الانخفاض في صافي الموجودات للمصارف التجارية خلال العام. وفي كل من الإمارات وسورية وقطر نتجت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام وبصورة رئيسية عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية وبدرجة أقل عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصرف المركزي. أما في جيبوتي فقد جاءت الزيادة بكاملها في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية والتي عوضت بدورها عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي. واقترنت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام بارتفاع الفائض الكلي لميزان المدفوعات في كل من الأردن وسورية واليمن مقارنة بالعام الماضي، وباستمرار الفائض الكلي في موازين مدفوعات بقية الدول المذكورة، وأن كان بمستوى أقل من الفائض المحقق في العام السابق.

الشكل (1): العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في الدول العربية
2002 - 1997



أما بالنسبة لمجموعة الدول، التي ضمت السعودية والكويت ومصر، التي كان للتحركات في صافي الموجودات الأجنبية فيها أثر انكماشى على السيولة المحلية خلال عام 2002، فقد تحول الأثر التوسعي الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام الماضي إلى أثر انكماشى خلال العام في كل من السعودية والكويت. ويعزى ذلك في السعودية إلى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي والذي خفف من آثاره الارتفاع الملحوظ في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية خلال العام والذي بلغت نسبته نحو 32.1 في المائة. وفي الكويت نتج الأثر الانكماشى بصورة رئيسية عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي، وبدرجة أقل عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية. وفي مصر واصل صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2002 تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي المصري وقد خففت من تأثيره الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لبقية الجهاز المصرفي.

الائتمان المحلي

تشير البيانات المتاحة إلى أن صافي الائتمان المحلي قد حافظ خلال عام 2002 على دوره كمصدر للتوسع في السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد كان لصافي الائتمان المحلي دور توسعي على السيولة المحلية في جميع الدول العربية خلال عام 2002 باستثناء جيبوتي وعمان وموريتانيا واليمن. وكانت معدلات نموه أعلى من العام السابق في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية وقطر والكويت ومصر والمغرب. أما في الأردن والإمارات والسودان وسورية ولبنان وليبيا، فقد كانت تلك المعدلات أقل من العام السابق.

ومن جانب آخر، انخفض صافي الائتمان المحلي في كل من جيبوتي وعمان وموريتانيا واليمن عن مستواه في عام 2001، حيث كان للتحسن في صافي عمليات الحكومة مع الأجهزة المصرفية في هذه الدول خلال عام 2002 تأثير انكماشى ملموس على السيولة المحلية فاق الأثر التوسعي للائتمان المقدم للقطاعات الأخرى في الاقتصاد وبخاصة القطاع الخاص.

وتشير التقديرات إلى أنه كان لصافي الائتمان المقدم للحكومة تأثير توسعي على السيولة المحلية خلال عام 2002 بالنسبة للدول العربية كمجموعة، واقتزن ذلك بالندهور النسبي في الموقف الكلي للموازانات الحكومية خلال العام مقارنة بعام 2001. وعلى مستوى الدول العربية فرادى كان لصافي عمليات الحكومة مع الأجهزة المصرفية أثر توسعي على السيولة المحلية في كل من الأردن والبحرين والجزائر وسورية والكويت والمغرب ومصر والسعودية. ففي الجزائر والكويت والمغرب تحول الأثر الانكماشى لصافي الائتمان الحكومي في العام السابق إلى أثر توسعي خلال عام 2002. واقتزن ذلك في الجزائر بانخفاض في الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي في ظل قيام الحكومة بتنفيذ

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة 2001-2004. كما واصل صافي الائتمان الحكومي في كل من الأردن والبحرين والسعودية وسورية ومصر تأثيره التوسعي على السيولة المحلية خلال العام واقترن ذلك في الأردن بزيادة الاستدانة وانخفاض الودائع الحكومية، وفي كل من البحرين والسعودية وسورية ومصر بزيادة في الاستدانة فاقت الزيادة في الودائع الحكومية.

أما في الإمارات وتونس وجيبوتي والسودان وعمان وقطر ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن فقد تحسن الموقف المالي للحكومة مع الأجهزة المصرفية ونتج عن ذلك انخفاض في صافي الائتمان المقدم للحكومة خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق، وكان لذلك بالتالي تأثير انكماشى على السيولة المحلية في الدول المذكورة خلال العام. وقد اقترن الانخفاض في صافي الائتمان الحكومي في كل من الإمارات والسودان وموريتانيا واليمن بزيادة في الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي فاقت بدرجة ملحوظة الزيادة في الاستدانة منه، واقترن ذلك في قطر بزيادة الودائع الحكومية في حين جاء التحسن في عمان كنتيجة للانخفاض المهم في مديونية الحكومة تجاه الجهاز المصرفي والذي فاق الانخفاض في الودائع الحكومية.

ومن جانب آخر، ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2002 مقارنة مع عام 2001 في جميع الدول العربية تقريباً. وقد مكن ذلك من زيادة نصيب الائتمان الموجه لتمويل العمليات الإنتاجية في القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المصرفي، حيث ارتفع نصيب الائتمان المقدم للقطاع الخاص في جميع الدول العربية خلال عام 2002 باستثناء مصر، التي انخفض فيها ذلك النصيب بنحو 4.1 نقطة مئوية ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الائتمان الحكومي خلال عام 2002 مقارنة بمعدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وقد سجلت الجزائر أعلى زيادة في نصيب القطاع الخاص من الائتمان المصرفي خلال عام 2002 بلغت نحو 11.9 نقطة مئوية تلاها السودان بنحو 9.7 نقطة مئوية، ثم عمان بنحو 2.8 نقطة مئوية والكويت بنحو 2.4 نقطة مئوية. وتراوحت الزيادة في بقية الدول بين 2.2 نقطة مئوية في سورية و0.3 نقطة مئوية في المغرب. ويعكس هذا التطور استمرار تنامي دور القطاع الخاص في عملية التنمية في الدول العربية، وينسجم ذلك مع الأهداف الرئيسية لعملية التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الرامية إلى تحقيق مشاركة أوسع للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لزيادة معدلات النمو القابل للاستمرار وخلق فرص العمل المنتج.

وبالنسبة للائتمان المقدم للمؤسسات العامة، فقد ارتفع خلال العام في كل من الإمارات والسعودية وليبيا واليمن مقارنة مع العام السابق وكان له بالتالي أثر توسعي على السيولة المحلية. أما في قطر وجيبوتي والجزائر والسودان وسورية والأردن فقد انخفض ذلك الائتمان بدرجات متفاوتة عن مستواها في العام السابق وكان له بالتالي أثر انكماشى على السيولة المحلية. كما انخفض معدل نموه بدرجة ملحوظة في كل من مصر وعمان مقارنة بالعام السابق. وقد نتج عن ذلك أن انخفض نصيب المؤسسات العامة من إجمالي الائتمان المصرفي خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق بنحو 9.9 نقطة مئوية في سورية و8.2 نقطة مئوية في الجزائر و2.9 نقطة مئوية في السودان و0.8 نقطة مئوية في جيبوتي

و0.7 نقطة مئوية في مصر ونحو 0.5 نقطة مئوية في الأردن. ويعزى هذا التطور الإيجابي في جزء منه إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الدول العربية لإعادة هيكلة وتأهيل هذه المؤسسات وتحويل ملكية بعضها إلى القطاع الخاص في إطار سياسات وبرامج الخصخصة التي تطبقها.

صافي البنود الأخرى

يتضمن هذا البند عناصر ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والمجملات النقدية. ويشمل ذلك حسابات رأس المال والاحتياطيات متضمنة المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة والحسابات تحت التسوية، كما يتضمن كذلك تعديلات التقييم. وقد نتج عن صافي التحركات في هذا البند خلال عام 2002 آثار انكماشية على السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء السعودية والسودان وسورية وجيبوتي ولبنان.

وتعكس الآثار الانكماشية لهذا البند خلال عام 2002 في جزء منها الزيادة الملحوظة في حسابات رأس والاحتياطيات بما في ذلك المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها، وذلك في إطار السياسات الهادفة إلى زيادة كفاية رؤوس أموال المصارف لتتماشى مع معايير الملاءة المعمول بها دولياً. كما تعزز الأثر الانكماشى لهذا البند خلال العام نتيجة للزيادة في الخصوم غير المصنفة لكل من البنك المركزي والمصارف التجارية في كل من الإمارات والبحرين وعمان والمغرب، وانخفاض الأصول الأخرى للبنك المركزي وزيادة الخصوم الأخرى للمصارف التجارية في كل من الأردن والكويت واليمن. كما تعزز الأثر الانكماشى لهذا البند خلال العام نتيجة للزيادة في الخصوم الأخرى للبنك المركزي في ليبيا، والزيادة في الخصوم الأخرى للمصارف التجارية في قطر، بالإضافة إلى الزيادة في الخصوم الأخرى والانخفاض في الأصول الأخرى للمصارف التجارية في تونس.

أما في السعودية والسودان وسورية ولبنان وجيبوتي، فعلى الرغم من الزيادة المهمة في حسابات رأس المال والاحتياطيات مقارنة بالعام السابق، فقد نتج عن التحركات الصافية في هذا البند آثار توسعية على السيولة المحلية خلال العام. ويعزى ذلك في حالة السعودية إلى انخفاض في الخصوم الأخرى والزيادة في الأصول الأخرى لمؤسسة النقد العربي السعودي. أما في السودان فيعزى ذلك بصورة أساسية إلى الزيادة في الأصول الأخرى لبنك السودان لاشتمالها على فروقات التقييم، في حين كانت الزيادة في الأصول الأخرى لكل من مصرف لبنان والمصارف التجارية وراء الأثر التوسعي لهذا البند في لبنان خلال العام.

هيكل السيولة المحلية

شهد هيكل السيولة المحلية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2002 تحولاً لصالح وسائل الدفع الجارية المتمثلة في عنصر النقود (العملة المتداولة والودائع تحت الطلب) حيث ارتفع نصيبها بنحو 0.4 نقطة مئوية مقارنة بعام 2001، الملحق (4/7). ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه في جزء منه إلى استمرار تزايد حركة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في غالبية الدول العربية خلال العام، كما تعكسها الزيادة الملحوظة في نصيب هذا القطاع من إجمالي الائتمان المصرفي المقدم خلال عام 2002، وبالتالي تزايد الطلب على وسائل الدفع الجارية لأغراض المعاملات. كما يمكن أن يعزى هذا التطور كذلك إلى الانخفاض الملحوظ الذي شهدته أسعار الفائدة على الودائع المصرفية انسجاماً مع توجهات أسعار الفائدة العالمية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سياسات تحرير القطاع المالي والمصرفي الهادفة إلى تدعيم وتعميق نشاط الوساطة المالية التي انتهجتها الدول العربية خلال السنوات الماضية قد نجحت في تمكين المصارف فيها من تطوير نشاطها وتنويع خدماتها وعرض طائفة أوسع من أدوات الادخار والاستثمار أمام المتعاملين، إذ يلاحظ أن انخفاض نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 2002 قد افتقرن في عدد كبير من الدول العربية بزيادة ملحوظة في حجم المدخرات الموظفة في صناديق الاستثمار المشترك وذلك في ضوء ارتفاع مردوديتها مقارنة بالودائع المصرفية.

وعلى المستوى الفردي للدول العربية، انخفض نصيب شبه النقود من السيولة خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق في مجموعة أولى من الدول ضمت كل من الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر والكويت وليبيا والمغرب وارتفع بدرجات متفاوتة في مجموعة أخرى ضمت كل من اليمن وموريتانيا والجزائر وتونس والسعودية وسورية ومصر والسودان. في حين حافظ ذلك النصيب في لبنان على المستوى الذي بلغه في العام السابق.

وبالنسبة لمجموعة الدول التي شهدت انخفاضاً في نصيب شبه النقود من إجمالي السيولة المحلية خلال العام بلغ الانخفاض نحو 3.6 نقطة مئوية في الكويت، و2.9 نقطة مئوية في جيبوتي، و1.9 نقطة مئوية في الإمارات، و1.5 نقطة مئوية في كل من المغرب والبحرين، و1.4 نقطة مئوية في كل من قطر وعمان، ونحو 0.6 نقطة مئوية في الأردن، و0.2 نقطة مئوية في ليبيا. وقد افتقرن ذلك الانخفاض في كل من الكويت والأردن بتحول طفيف لصالح الودائع بالدينار الكويتي والدينار الأردني بلغ نحو 0.3 نقطة مئوية في الكويت، ونحو 0.1 نقطة مئوية في الأردن. في حين افتقرن ذلك في عمان وقطر والإمارات بتحول لصالح الودائع بالعملة الأجنبية التي ارتفع نصيبها من إجمالي الودائع بنحو 4.5 نقطة مئوية في عمان، ونحو 3.6 نقطة مئوية في قطر، و0.2 نقطة مئوية في الإمارات.

أما في مجموعة الدول التي ضمت تونس والجزائر والسعودية وسورية والسودان ومصر وموريتانيا واليمن حيث كانت معدلات النمو في عنصر شبه النقود أعلى من معدلات نمو عنصر النقود بتعريفها الضيق، فقد ارتفع نصيب شبه النقود

من إجمالي السيولة خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق. وبلغت الزيادة نحو 4.1 نقطة مئوية في اليمن تليها الجزائر وموريتانيا بنحو 3.0 نقاط مئوية لكل منهما، ثم تونس بنحو 2.5 نقطة مئوية، فالسعودية بنحو 1.2 نقطة مئوية، وسورية بنحو 0.4 نقطة مئوية، والسودان بنحو 0.3 نقطة مئوية ومصر بنحو 0.1 نقطة مئوية. وقد اقترنت الزيادة في اليمن بتحول لصالح الودائع بالريال اليمني على حساب الودائع بالعملات الأجنبية التي انخفض نصيبها من إجمالي الودائع بنحو نقطة مئوية واحدة خلال عام 2002 مقارنة مع العام السابق. في حين اقترنت الزيادة في السعودية ومصر خلال العام بتحول طفيف لصالح الودائع بالعملات الأجنبية التي ارتفع نصيبها من إجمالي الودائع بنحو 0.3 نقطة مئوية في كل منهما.

أما في لبنان فعلى الرغم من أن نصيب شبه النقود في السيولة المحلية قد ظل خلال عام 2002 عند المستوى الذي بلغه في العام السابق، إلا أنه قد شهد تحولاً ملحوظاً لصالح الودائع بالليرة اللبنانية على حساب الودائع بالعملات الأجنبية التي انخفض نصيبها من إجمالي الودائع بنحو 3.5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2001. الأمر الذي يعكس تعزز الثقة بالعملة الوطنية كوعاء ادخاري في ظل استقرار سعر صرف الليرة والارتفاع النسبي في متوسط أسعار الفائدة على الليرة مقارنة بالدولار الأمريكي.

التطورات المصرفية خلال عام 2002

أظهرت مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي تحسناً ملحوظاً يشير إلى الأداء الجيد للمصارف التجارية العربية خلال عام 2002. وذلك على الرغم من الأوضاع المالية الدولية غير المستقرة، وأجواء عدم اليقين التي سادت المنطقة بسبب الأوضاع خلال العام. وتشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى توسع ملحوظ في النشاطات المصرفية خلال عام 2002. فقد نمت الموجودات الإجمالية والودائع وتعززت رسملة معظم المصارف العربية مقارنة بالعام الماضي. كما شهد النشاط الإقراضي لهذه المصارف نمواً ملحوظاً مدفوعاً، من جهة، بزيادة الطلب على القروض والتسهيلات المصرفية من قبل الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص في ضوء الدور المتنامي لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى بالانخفاض في أسعار الفائدة على القروض المصرفية. كما تشير التقديرات الأولية إلى أن المصارف العربية قد واصلت كذلك خلال عام 2002 تحقيق أرباح صافية فاقت، بوجه عام، الأرباح الصافية المحققة في العام الماضي، وذلك على الرغم من المستوى المتدني لأسعار الفائدة واشتداد حدة المنافسة بين المصارف العربية والأجنبية.

واستمرت الجهود الرامية لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2002، وكانت الأهداف المتوخاة عموماً متشابهة وخاصة فيما يخص العمل على الوفاء بمتطلبات المعايير الدولية، وتطوير وتعميق الخدمات المالية، وزيادة الاعتماد على آلية السوق، ومكافحة ظاهرة غسل الأموال. وتم اتخاذ العديد من الخطوات والمبادرات في

بعض الدول لتحرير القطاع المصرفي وتطويره بما يضمن تعزيز قدرته التنافسية ورفع كفاءته في تعبئة الموارد، وتطوير الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم نشاطه، وإضفاء المزيد من المرونة والشفافية على العمل المصرفي.

وقد واصلت المصارف العربية جهودها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية وخاصة فيما يخص الصيرفة الإلكترونية، وتقديم الاستشارات في مجال الاستثمار، وطرح وإدارة عدد متزايد من صناديق الاستثمار المشتركة. كما شهد بعض مراكز الخدمة المصرفية المباشرة لدى البنوك تطوراً في الأساليب التقنية وعمليات تعزيز الخدمة بهدف رفع كفاءة العمل والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها المصارف للمتعاملين معها. وتجدر الإشارة إلى أن الكوادر العاملة في مراكز الخدمة المصرفية المباشرة في كثير من البنوك تلقت خلال العام تدريباً عالياً للتعرف على كافة المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك، بالإضافة إلى دورات تدريبية مكثفة لإتقان التعامل مع العملاء في هذه البيئة الجديدة.

وركزت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية خلال العام على موضوع معايير لجنة بازل الجديدة المقترحة لكفاية رأس المال والتي لا تزال قيد الدراسة حالياً، علماً بأن العمل بها سيبدأ اعتباراً من بداية عام 2004 على أن يتم الالتزام بها كلياً في عام 2007. وقد وجهت السلطات النقدية والمصرفية في عدد من الدول العربية بدراسة الأنظمة الحالية للمصارف ومدى ملاءمتها لمواكبة متطلبات المشروع الجديد لكفاية رأس المال تمهيداً لإدخال التعديلات الملائمة عليها. وفي هذا المجال، تقوم عدة مصارف عربية بإعادة هيكلة أقسام إدارة المخاطر أو إنشاء أقسام جديدة لها وكذلك الأمر بالنسبة لمجال إدارة الموجودات والمطلوبات، وتطوير أنظمتها وسياساتها في مجال الائتمان وإدارة المخاطر وتصنيف مخاطر القروض وقواعد المعلومات.

كما عملت المصارف العربية بشكل متواصل خلال السنوات الأخيرة وخلال عام 2002 خصوصاً على تدعيم قواعدها الرأسمالية واحتياطياتها من خلال احتجاز نسب متزايدة من أرباحها المحققة. كما سعت باتجاه هيكلة برامجها وسياساتها التطويرية على كل المحاور من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة فرص النمو والربحية.

الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية العربية بنسبة 9.0 في المائة خلال عام 2002 لتبلغ نحو 608.0 مليار دولار مقابل 558.0 مليار دولار في العام الماضي. وقد نمت هذه الموجودات مقومة بالعملة المحلية في جميع الدول العربية خلال عام 2002. وتجاوزت نسبة النمو، بدرجات متفاوتة، 10 في المائة في كل من السودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا والكويت والإمارات وسورية ولبنان، في حين بلغت أدناها بالنسبة للمصارف في تونس والبحرين وعمان بنسبة 3.1 في المائة و3.6 في المائة و3.8 في المائة على التوالي.

أما عند تقييم هذه الموجودات بالدولار فيلاحظ أنها قد ارتفعت في جميع الدول باستثناء ليبيا حيث كان الانخفاض ملحوظاً خلال عام 2002، إذ بلغت نسبته نحو 21.9 في المائة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2002 مقارنة مع العام السابق. كما يلاحظ أيضاً أن المصارف في كل من السودان وجيبوتي واليمن والمغرب قد حققت أعلى نسب زيادة في موجوداتها مقومة بالدولار خلال العام بلغت نحو 27.4 في المائة و21.0 في المائة و19.5 في المائة و19.3 في المائة على التوالي. وتحتل المصارف في السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي الموجودات حيث بلغت نحو 135.7 مليار دولار (نحو 22.3 في المائة من إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية) تليها المصارف في الإمارات بنحو 90.7 مليار دولار، فالمصارف في مصر بنحو 88.7 مليار دولار ثم المصارف في كل من الكويت ولبنان بنحو 57.0 مليار دولار و52.4 مليار دولار على التوالي.

الودائع

تشير بيانات الميزانية المجمعة إلى أن الودائع الإجمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 12.7 في المائة، لتبلغ حوالي 397.3 مليار دولار في نهاية عام 2002. ولقد حققت الودائع الجارية أعلى معدل نمو خلال العام بلغت نسبته نحو 15.4 في المائة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى تدني أسعار الفائدة وعدم اليقين الذي ساد الأسواق المالية خلال العام نظراً للتوتر الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط. كما يرجع ذلك في جزء منه إلى عودة بعض الودائع العربية في المراكز الدولية من جراء تزايد مخاوف بعض المودعين بشأن سلامة أموالهم في تلك المراكز.

الجدول رقم (1) تطورات الودائع لدى المصارف التجارية العربية (2001-2002)

(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2001	238,635.7	87,792.4	326,428.1	352,494.8	56.1
2002	264,109.4	101,341.9	365,451.3	397,294.7	62.5
نسبة التغير	10.7	15.4	12.0	12.7	11.4

كما ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص بنسبة 12.0 في المائة خلال العام. الأمر الذي يبدو متماشياً مع توسع حركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي في الدول العربية خلال العام.

ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 56.1 في المائة عام 2001 إلى 62.5 في المائة عام 2002. ويعود ذلك إلى ارتفاع الودائع الإجمالية بنسبة فاقت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقوماً بالدولار.

النشاط الإقراضي

تشير البيانات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العربية مقومة بالدولار قد زاد بمعدل بلغت نسبته 9.3 في المائة خلال عام 2002، كما ارتفعت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 9.0 في المائة خلال العام مقارنة بالعام الماضي. ومن الملاحظ أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية إلى القطاع العام في الدول العربية فرادى، قد ارتفعت بصفة عامة، باستثناء جيبوتي وليبيا. وشهدت هذه النسبة مقومة بالعملة الأجنبية انخفاضاً ملموساً في ليبيا، إذ بلغت نسبته 27.3 في المائة خلال العام، في حين بلغت هذه النسبة في جيبوتي 4.8 في المائة. ومن جانب آخر بلغت نسبة ارتفاع القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص، في كل من السودان والمغرب والكويت وتونس حوالي 37.3 في المائة و18.1 في المائة و17.0 في المائة و16.7 في المائة على التوالي. كما يلاحظ أن نسبة ارتفاع الائتمان المقوم بالدولار والمقدم للقطاع الخاص في هذا العام كانت أعلى من نسبة الارتفاع في العام الماضي. ويعتبر هذا الوضع جيداً بالنظر إلى الأوضاع الدولية غير المستقرة في عام 2002. ومن جهة أخرى، انخفضت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع من 63.5 في المائة خلال عام 2002 إلى 61.4 في المائة خلال عام 2001 بسبب الارتفاع الملحوظ في إجمالي الودائع الذي بلغت نسبته 12.7 في المائة. أما نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 35.6 في المائة إلى 38.4 في المائة خلال عام 2002 مقابل العام الماضي.

الجدول رقم (2) القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2002-2001)

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي للائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي للائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي للائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي والإجمالي (%)
2001	359,266.3	135,483.4	223,783.0	62.3	63.5	35.6
2002	392,552.6	148,619.9	243,960.3	62.1	61.4	38.4
نسبة التغير	9.3	9.7	9.0	0.2-	2.1-	2.8

القاعدة الرأسمالية

تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن نسبة نمو القاعدة الرأسمالية قد بلغت 8.2 في المائة خلال عام 2002. ويلاحظ أن هذه النسبة كانت أعلى من النسبة المحققة في عام 2001. وتظهر البيانات أن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية مقومة بالعملة المحلية ارتفعت في جميع المصارف باستثناء المصارف المغربية التي لم تظهر فيها القاعدة الرأسمالية تغيراً يُذكر عن مستواها في العام السابق. ولقد سجلت المصارف في السودان وليبيا أعلى نمو في النسبة مقومة بالعملة المحلية إذ ارتفعت بنسبة 54.7 في المائة و35.2 في المائة على التوالي خلال العام. وعند تقييم القاعدة الرأسمالية بالدولار يلاحظ أنها ارتفعت في جميع الدول العربية باستثناء ليبيا وموريتانيا، حيث انخفضت بنسبة 0.9 في المائة و3.1 في المائة على التوالي خلال العام.

تطورات وأداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002

أولاً: تطورات أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002

أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً لتطوير أسواق أوراقها المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه هذه الأسواق في حشد المدخرات وتوجيهها لمختلف مجالات الاستثمار وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. وفي هذا الإطار، تابعت الدول العربية خلال عام 2002 تطوير أسواقها المالية بما يضمن خلق الحوافز اللازمة لنمو هذه الأسواق وزيادة كفاءتها وتعزيز الدور الرقابي لها. وقد استهدفت هذه التطورات على وجه الخصوص الأطر التشريعية والتنظيمية وأنظمة التداول وأنظمة المقاصة والتسوية وتعزيز التعاون بين الأسواق المالية العربية.

فعلى صعيد الأطر التشريعية والتنظيمية، اتخذت العديد من الدول العربية إجراءات تهدف إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأسواقها المالية بما يتماشى مع المستجدات الدولية. وقد تناولت هذه الإجراءات القوانين الأساسية المتعلقة بالأسواق المالية كقانون الأوراق المالية ولوائحه الداخلية وقانون الشركات، إضافة إلى القوانين والأنظمة الاستثمارية والضريبية المتعلقة بالأوراق المالية. كما أقدمت هذه الدول على إجراء بعض التعديلات على الأنظمة والتعليمات التي تحكم أسواق أوراقها المالية، ومن أهمها تعليمات الإفصاح والتداول والإدراج والتي انسجمت في معظمها مع المعايير الدولية. وفي هذا الصدد، أصدرت البحرين قانوناً جديداً للشركات يمنح صلاحيات أكبر لمؤسسات القطاع الخاص في إتخاذ القرارات الخاصة بالاندماج والتأمين على الشركات وتغيير طبيعة عملها دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة. كما تم في مصر إدخال بعض التعديلات على قانون الشركات التجارية، تتعلق بعضوية مجالس إدارات الشركات وصلاحيات وزير التجارة والصناعة في إصدار قواعد وشروط انتخاب

أعضائها وتعيين مراقب داخلي ومستشار قانوني وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة العامة لسوق المال. وفي قطر، تم إجراء تعديلات هامة على قانون الشركات المعمول به منذ عام 1981، كان من أبرزها ما يتعلق بمهام ومسؤوليات أعضاء مجالس إدارات الشركات.

أما في جانب التطورات المتعلقة بقوانين الأوراق المالية، فقد تم في الأردن إقرار مشروع قانون الأوراق المالية لعام 2002 والذي تضمن تعديلات رئيسية، أهمها السماح بإنشاء بورصات أخرى بجانب بورصة عمان والسماح بإنشاء صندوق مستقل لحماية المستثمرين إضافة إلى تشديد معايير السلوك المهني والكفاءة المهنية. كما منح القانون الجديد هيئة الأوراق المالية صلاحيات إضافية تقوم بموجبها بوقف التصرف في أموال المخالفين وتشديد العقوبات وفرض غرامات مالية. وألزم هذا القانون كذلك حماية العملاء من خلال فصل حسابات شركات الوساطة المالية عن حساباتهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قيام العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية باستحداث قوانين جديدة شاملة لأسواقها المالية وإدخال تعديلات واسعة على قوانينها القائمة.

كما شملت التطورات إدخال تعديلات على أنظمة التداول وأنظمة المقاصة والتسوية بالإضافة إلى قواعد وتعليمات الإدراج. وفي هذا المجال بدأت الهيئة العامة لسوق المال بمصر تطبيق القواعد الجديدة للقيود وشطب الأوراق المالية في بورصتي القاهرة والإسكندرية، والتي تتماشى مع معايير المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على سوق المال، وألزمت هذه القواعد جميع الشركات المدرجة في البورصة بضرورة توفيق أوضاعها وفقاً لهذه القواعد خلال سنة من بدء العمل بها، حيث سيتم اعتباراً من أول أغسطس 2003 شطب أو نقل قيد الشركات غير الملتزمة بالتطبيق إلى جدول آخر وفقاً للإجراءات التي تضعها إدارة البورصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد ستطبق على جميع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة من أسهم وسندات وصكوك تمويل ووثائق استثمار وشهادات إيداع وغيرها من الأوراق المالية.

وفيما يخص **أنظمة التداول**، قام العديد من أسواق الأوراق المالية العربية بتعديل وتطوير التعليمات والأنظمة المتعلقة بالتداول بما يتماشى مع التطورات الدولية في هذا المجال. وقد ساهم ذلك في زيادة كفاءة تنفيذ أوامر البيع والشراء وتحقيق العدالة بين المتعاملين وتسهيل التداول فضلاً عن زيادة شفافية السوق. وفي هذا الإطار، شهد سوق الأسهم السعودي بداية تداول أسهم الشركات المدرجة فيه من خلال شبكة الإنترنت في بعض البنوك. وتتيح هذه الخدمة لعملاء البنوك القيام بمختلف العمليات في سوق الأسهم المحلي، بما في ذلك إبرام صفقات البيع والشراء الفوري وغيرها من العمليات. وفي عُمان، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال عدداً من اللوائح والتعليمات التي تم تطويرها لتتناسب مع متطلبات المرحلة ومع المعايير الدولية، والتي من شأنها رفع كفاءة عمليات السوق خصوصاً في مجالات التداول والإدراج وإجراءات بيع الأوراق المالية. وقد تم من خلال هذه التعليمات إلغاء حاجز حركة الأسعار وسقف التملك على الشركات المتعثرة بقصد التسهيل على المستثمرين لشراء أسهمها وإعادة هيكلتها، والإفصاح عن تعاملات أعضاء مجالس الإدارات في أسهم شركاتهم وذلك بشكل فوري من خلال نظام التداول الإلكتروني كخطوة من شأنها تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية ومعالجة ظاهرة تسريب أو استغلال معلومات خاصة لمنح طرف من المتعاملين أفضلية خاصة في

اتخاذ القرار الاستثماري. وفي الكويت، قامت بعض الشركات بطرح خدمة جديدة تتمثل في تداول أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عبر الإنترنت باللغة العربية، ويمكن من خلال هذه الخدمة تمكين المستثمرين العرب من استخدام الإنترنت في شراء وبيع الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي مصر، أقر مجلس إدارة سوق المال قواعد الشراء الهامشي، واشترطت هذه القواعد على شركات الوساطة ضرورة الحصول على ترخيص من هيئة سوق المال لمزاولة نشاط الشراء الهامشي. وفي قطر، تم تطبيق نظام تداول إلكتروني في سوق الدوحة للأوراق المالية يهدف إلى توفير الوقت والجهد على المستثمرين والوسطاء في متابعة تنفيذ الأوامر. كما يهدف هذا النظام إلى توفير أنواع جديدة من عمليات التداول بما يمنح الوسطاء والمستثمرين المرونة في اختيار ومطابقة الأوامر المناسبة في الوقت المناسب وبالأسعار المثلى، وتوفير ضمانات إضافية لحفظ حقوق المستثمرين والوسطاء آتياً عند إدخال أوامر البيع والشراء. كما يهدف هذا النظام إلى زيادة القدرات العملية للسوق في توفير الخدمات لأعداد متزايدة من المستثمرين والوسطاء والشركات بما يلبي الزيادة المحتملة لأوامر البيع والشراء.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود أنظمة تداول آلي متطورة في كل من أسواق الأردن والبحرين والكويت ومصر وتونس والمغرب وعمان وفلسطين والإمارات. كما اتجهت بعض الأسواق العربية ومنها الأردن ومصر إلى إدخال خدمة التداول عن بعد وهي من ضمن الخدمات الجديدة التي شهدتها هذه الأسواق. وتوفر هذه الخدمة لشركات الوساطة إمكانية إتمام الصفقات من مكاتبها دون أن يضطر مندوبها للانتقال إلى السوق.

أما بالنسبة لأنظمة التسوية والحفظ المركزي، فقد أنشأ العديد من الدول العربية مراكز إيداع وحفظ مركزي تتميز بالكفاءة وتعمل في البعض منها بصورة مستقلة عن البورصة، وتقوم بمزاولة تسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق وتسوية قيم تلك الأوراق بين الوسطاء الماليين، والحفظ الأمين لهذه الأسواق. وتعتبر مراكز الإيداع من المؤسسات الهامة في أسواق رأس المال لما توفره هذه المراكز من إيجاد مناخ ملائم للاستثمارات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تخفيض تكلفة الاستثمار ورفع كفاءة تسوية قيم الأوراق المالية.

وقد اتجهت العديد من الأسواق العربية إلى تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. فبالنسبة للأسواق التي تمتلك أنظمة تداول إلكترونية ومراكز للإيداع والتحويل يتم نقل ملكية الأسهم من حساب البائع إلى حساب المشتري إلكترونياً فور إتمام الصفقة في اليوم نفسه، وتتم عملية التسوية المالية بين السوق والوسطاء المعتمدين عن طريق بنك التسوية في اليوم التالي لتاريخ إتمام الصفقة (T+1). أما فيما يتعلق بباقي الأسواق فيتم نقل ملكية الأسهم بعد يوم واحد من تاريخ تنفيذ الصفقة (T+1)، وتتم عملية التسوية بعد ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول كحد أقصى (T+3).

وعلى صعيد نشاط الوساطة، شهدت الأحكام المتعلقة بالوسطاء تطورات ملحوظة، حيث نوعت شركات الوساطة في أنشطتها وخدماتها وتوسعت في مجالات التسويق وتغطية الإصدارات الأولية وإدارة المحافظ للغير. وقد قام العديد من

أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002 بوضع تعليمات تتعلق برفع مستوى معايير وقواعد السلوك المهني لدى شركات الوساطة وموظفيها. وتحدد هذه التعليمات السلوكيات المهنية المطلوب توفرها في العاملين في مجال الوساطة. وفي هذا المجال، أقرت الهيئة العامة لسوق المال بمصر قواعد جديدة للسلوك المهني الخاصة بشركات الوساطة المرخص لها، وألزمت الهيئة كافة شركات الوساطة بضرورة تطبيق هذه القواعد. كما أجرت الحكومة تعديلات على بعض أحكام قانون سوق رأس المال ونشرت البنود التي أجريت عليها التعديلات. وبهدف تطوير أدائه، أصدر مجلس إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية قراره رقم 3 لعام 2002 بشأن تنظيم إدخال الأوامر المتقابلة والتي تتم عن طريق مكتب الوساطة نفسه. ومن النتائج المتوقعة لهذا القرار إدخال المزيد من الشفافية في خدمة المستثمرين وحماية حقوقهم.

وفيما يخص **التعاون بين البورصات**، تمكنت البورصات العربية من تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل فيما بينها، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والثلاثية. وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى زيادة التعاون المشترك بين هذه البورصات فيما يتعلق بإصدار وتداول الأوراق المالية وتنظيم وتسهيل آليات وعمليات التسوية والمقاصة وتبادل المعلومات. وفي هذا المجال تم خلال عام 2002 التوقيع على بروتوكول تعاون بين بورصتي القاهرة والإسكندرية وبورصة تونس. كما تم خلال الربع الثاني من هذا العام الاتفاق بين إدارتي سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على توحيد الكفالة المصرفية المقدمة من قبل الشركات المدرجة ومكاتب الوسطاء بحيث يتم تقديم كفالة واحدة فقط قدرها 10 مليون درهم بدلاً من كفالة قدرها 10 مليون درهم لكل من السوقيين كما هو الحال في الوقت الراهن. وتجدر الإشارة إلى وجود اتفاقيات تعاون مشترك بين الأسواق في الكويت والبحرين وعمان، واتفاقية موقعة بين سوقي البحرين والأردن وأخرى موقعة بين الأسواق في الكويت ولبنان ومصر، ومذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية في الأردن وسوق الكويت للأوراق المالية، وبين سوق أبوظبي وسوق الخرطوم للأوراق المالية.

وفي مجال الخصخصة، فقد كان لبرامج خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام دوراً بارزاً في تفعيل وتنشيط أسواق الأوراق المالية العربية. ومن الملاحظ أن هذه البرامج أدت إلى نقل ملكية أعداد متزايدة من شركات ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك بطرح أسهمها من خلال هذه الأسواق. وفي هذا الصدد، قامت السلطات الأردنية بتعويم 26.25 مليون سهم لشركة اتصالات الأردن وإدراجها في بورصة عمان مما نتج عنه إيرادات بلغت 61.7 مليون دينار، وأصبحت شركة اتصالات الأردن بذلك ثاني أكبر شركة مدرجة في البورصة بعد البنك العربي. كما أدت هذه العملية إلى تقليص حصة الحكومة في الشركة إلى 37 في المائة. وبهدف تشجيع القطاع الخاص تم إشهار "صندوق الأردن الاستثماري" لتمويل الشركات الخاصة ذات المنتجات الجيدة. ويبلغ رأسمال هذا الصندوق 50 مليون دولار تساهم فيه الحكومة الأردنية بمقدار 20 مليون دولار كما يساهم فيه مصرف "دويتشه بنك" الألماني ومجموعة أطلس وفرسان الاستثمارية الأردنية.

وفي البحرين، تم في شهر أكتوبر 2002 إصدار قانون الخصخصة. وفي هذا الصدد، أكدت الحكومة البحرينية التزامها ببرنامج الخصخصة التدريجي واستخدام عائدات التخصيص في تمويل إعادة هيكلة الشركات المراد خصصتها. ومن

المتوقع أن يشمل هذا البرنامج الشركات في قطاع الصناعة وفي قطاع الخدمات لاسيما السياحة، والاتصالات، والنقل، والكهرباء والمياه، والميناء، والمطارات، وخدمات البريد. وفي تونس، باعت السلطات التونسية 52 في المائة من رأسمال مصرف (UIB) إلى المصرف الفرنسي سوسيتيه جنرال بمبلغ 102.7 مليون دينار. كما وافقت السلطات على بيع 50 في المائة من رأسمال شركة أوراسكوم التونسية إلى الشركة الكويتية الوطنية للاتصالات بمبلغ 113.4 مليون دولار. كما قررت السلطات التونسية بيع 35.3 في المائة من رأسمال بنك الجنوب والذي تمتلك فيه الأغلبية.

وفي السعودية، أعلن مجلس الوزراء عن تفاصيل الموافقة على إجراء أكبر عملية اكتتاب في الأسهم ستتم في المملكة منذ أكثر من 15 عاماً، تتمثل في بيع 30 في المائة من أسهم شركة الاتصالات السعودية للقطاع الخاص. وقرر المجلس أن يكون نصيب المواطنين الاعتياديين عشرين في المائة على الأقل، وأن تتوزع العشرة بالمائة الباقية بالتساوي بين مصلحة معاشات التقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية. وبموجب القرار يتولى صندوق الاستثمارات العامة تنفيذ الضوابط والإجراءات اللازمة لبيع الأسهم وذلك بالتنسيق مع شركة الاتصالات وبإشراف وزارتي المالية والاقتصاد الوطني والتجارة.

ومن جهة أخرى، تم في عُمان إنشاء وكالة تنظيمية لخصخصة شركة الاتصالات بنهاية عام 2002. ومن المتوقع أن تحتفظ الحكومة بنسبة 51 في المائة في رأسمال الشركة بينما ستطرح نسبة 40 في المائة على الشركات الأجنبية والباقي على المستثمرين المحليين. كما تعتزم الحكومة بيع 40 في المائة من شركة المها للمنتجات البترولية، وهي شركة استثمارية تابعة لشركة مصفاة عمان وتملك الحكومة 65 في المائة من رأسمالها.

وفي لبنان، وقعت شركة لبيانس اتفاقاً يتم بموجبه نقل ملكية شبكتها إلى الحكومة مما يمهد الطريق لخصخصتها. كما قرر لبنان خصخصة ما يعادل 40 في المائة من رأسمال اتصالات لبنان التي تدير نظام الهاتف الثابت. وتتوقع السلطات اللبنانية أن تصل إيرادات الخصخصة والتسنييد إلى حوالي 5 مليار دولار خلال عام 2003 مما سوف يساعد على تخفيف أعباء المديونية العامة. ومن المشاريع التي سوف يتم تحويلها للقطاع الخاص هيئة كهرباء لبنان والتي من المتوقع أن تجني منها السلطات أكثر من مليار دولار. وفي مصر تمت الموافقة على مشروع قانون يفتح الطريق أمام خصخصة قطاع الاتصالات وينهي احتكار الدولة لعدد من الخدمات في هذا القطاع ويعرض امتيازات كبيرة على القطاع الخاص تسمح له بمضاعفة الاستثمارات فيه.

وفي المغرب، قررت السلطات خصخصة قطاع الهاتف العادي كما منحت تفويضاً لمصرف كريديه ليونيه الفرنسي للإشراف على بيع الشركة الوطنية للتبغ. وفي قطر، قامت وزارة الطاقة والصناعة بطرح أسهم شركة قطر للوقود في سوق الدوحة للأوراق المالية، ويعد ذلك أول حالة خصخصة يشهدها قطاع النفط والغاز القطري، وبداية لخصخصة مزيد من المشاريع الحكومية بهدف توفير المزيد من الفرص الاستثمارية للمواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

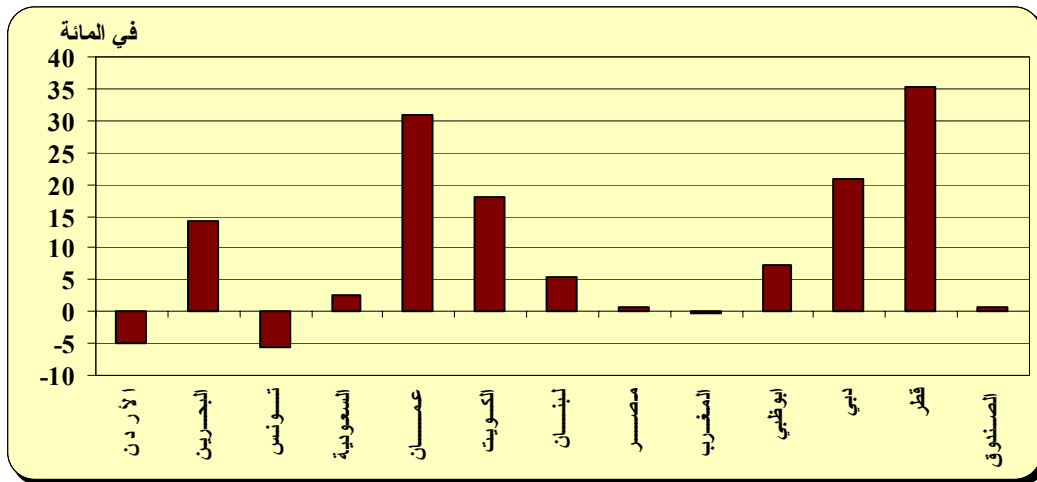
ثانياً : أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002

استمر أداء أسواق الأوراق المالية العربية في التحسن للعام الثاني على التوالي. فقد أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الخاص بهذه الأسواق في نهاية عام 2002 تحسناً في الأداء العام بلغت نسبته 0.6 في المائة، بالمقارنة مع عام 2001. ويعزى هذا التحسن بشكل عام إلى الأداء الجيد الذي حققته معظم الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية العربية خلال هذا العام، وإلى التطورات والإجراءات التي اتخذتها معظم الأسواق العربية السالفة الذكر.

أما بالنسبة لأداء الأسواق المالية فرادى، فقد ارتفعت في نهاية عام 2002 مؤشرات الأسعار لتسعة أسواق عربية من بين الأسواق الإثنتي عشر المشاركة في قاعدة بيانات الأسواق المالية بالصندوق. فقد سجل مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية في نهاية العام ارتفاعاً بلغت نسبته 35.3 في المائة. ويعد هذا الارتفاع الأعلى بين الأسواق المالية العربية، تلاه في المرتبة الثانية سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 31 في المائة، ثم سوق دبي المالي بنسبة 20.9 في المائة. وفي المقابل، سجل أداء بورصة تونس للأوراق المالية انخفاضاً بلغت نسبته 6.2 في المائة، ويعتبر الانخفاض الأعلى بين الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة، خلال هذا العام. وقد جاء في المرتبة الثانية من حيث الانخفاض بورصة عمان بنسبة بلغت 5.1 في المائة، ثم بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 0.2 في المائة.

وبالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، يظهر المؤشر المركب للصندوق أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2002 يفوق الأداء الذي سجلته معظم الأسواق المالية الدولية. فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرز أندبوزز) الخاص بالأسواق المالية الناشئة تراجعاً بلغت نسبته 7.7 في المائة. وبالنسبة للمؤشرات في بعض الأسواق الدولية، فقد انخفض مؤشر نيكاي لسوق طوكيو بنسبة 18.6 في المائة، ومؤشر FTSE لأوروبا ودول المحيط الهادي بنسبة 24.5 في المائة ومؤشر S&P الخاص بالأسواق المالية الأمريكية بنسبة 23.3 في المائة.

الشكل (2) : التغير في مؤشر صندوق النقد العربي المركب وأسواق الأوراق المالية العربية بين عامي 2001 و 2002



وفيما يتعلق بأحجام أسواق الأوراق المالية العربية، فقد ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق بنسبة 37 في المائة لتبلغ في نهاية عام 2002 حوالي 208.9 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة أمور من أهمها، انضمام أسواق الأوراق المالية في كل من أبوظبي والدوحة ودبي إلى قاعدة البيانات خلال عام 2002. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية في سوق أبوظبي للأوراق المالية بلغت في نهاية عام 2002 حوالي 20.4 مليار دولار، وبلغت في سوق الدوحة للأوراق المالية حوالي 10.6 مليار دولار وفي سوق دبي المالي بلغت حوالي 9.5 مليار دولار.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ارتفاع القيمة السوقية، ارتفاع عدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق، إذا ارتفع في نهاية عام 2002 ليصل إلى 1826 شركة مقابل 1687 شركة في العام السابق. وتجدر الإشارة كذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 31.6 في المائة، وارتفاع القيمة السوقية في سوق مسقط للأوراق بعد إدراج السوق الموازي في البيانات الخاصة بهذا السوق في قاعدة البيانات.

ومن جانب آخر، فإنه يلاحظ عند مقارنة القيمة السوقية لهذه الأسواق بالنتائج المحلي الإجمالي للدول المعنية زيادة هذه النسبة بين عامي 2001 و2002 في معظم الدول العربية باستثناء تونس والمغرب، كما يلاحظ استقرارها في السعودية. فقد انخفضت هذه النسبة في تونس من 11.1 في المائة إلى 9.2 في المائة وفي المغرب من 26.6 في المائة إلى 23 في المائة في حين بقيت في السعودية عند 39.8 في المائة.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 79.1 في المائة إلى 98.2 في المائة، وفي البحرين من 83.2 في المائة إلى 96.6 في المائة، وفي الأردن من 71.5 في المائة إلى 76.2 في المائة، وفي سلطنة عمان من 13.3 في المائة إلى 25.9 في المائة، وفي مصر من 26.7 في المائة إلى 30.6 في المائة، وفي لبنان من 7.5 في المائة إلى 8 في المائة أما في قطر فقد بلغت هذه النسبة 60.5 في المائة في عام 2002. ويلاحظ في هذا المجال عند مقارنة هذه النسب مع أسواق الأوراق المالية الدولية، أن حجم الأسواق المالية في بعض الدول يعتبر صغيراً نسبياً في حين يماثل في بعض الدول تلك الموجودة في بعض الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2002 لتبلغ 65.4 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 53.2 في المائة عن عام 2001. ونتيجة لذلك الارتفاع ارتفع متوسط التداول اليومي في هذه الأسواق إلى 955.1 مليون دولار مقابل 620.5 مليون دولار خلال الفترة نفسها.

كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2002 ليلبلغ 46.1 مليار سهم بزيادة نسبتها 2.0 في المائة مقارنة مع عام 2001. فقد واصل عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت وللعام الثاني على التوالي ارتفاعه الملحوظ وذلك بنسبة 102.5 في المائة عن عام 2001. وتشكل كمية الأسهم المتداولة في سوق الكويت ما يعادل 91.5 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة.

أما فيما يتعلق بمعدل الدوران والذي يعتبر مؤشراً على سيولة السوق، فقد ارتفع لإجمالي أسواق الأوراق المالية العربية من 28 في المائة عام 2001 إلى 31 في المائة عام 2002. وبالنسبة لمعدل الدوران للأسواق فرادى، فقد ارتفع معدل الدوران في ستة أسواق عربية من بين الأسواق المشاركة. فقد ارتفع في الكويت من 43.9 في المائة إلى 63.0 في المائة، وفي السعودية من 30.4 في المائة إلى 47.6 في المائة، وفي مصر من 24.3 في المائة إلى 24.5 في المائة، وفي الأردن من 14.8 في المائة إلى 18.8 في المائة، وفي لبنان من 4.2 في المائة إلى 8.2 في المائة، وفي المغرب من 9.3 في المائة إلى 16.8 في المائة. في حين شهد هذا المعدل انخفاضاً في باقي أسواق الأوراق المالية العربية، حيث انخفض في سوق مسقط من 15.9 في المائة إلى 11.2 في المائة، وفي تونس من 15.3 في المائة إلى 11.6 في المائة، وفي البحرين من 3.8 في المائة إلى 2.7 في المائة.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية
(2002-1997)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
12.52	11.67	9.14	11.35	7.49	9.87	مجموع الدول العربية
7.03	5.80	10.18	11.97	8.06	7.75	الأردن
10.97	10.56	11.12	28.89	4.19	9.05	الإمارات
10.34	9.24	10.22	4.30	16.56	7.85	البحرين
4.62	10.72	14.20	18.85	5.25	15.06	تونس
19.86	24.87	13.00	14.01	19.08	18.19	الجزائر
12.73	7.53	1.13	3.83-	4.13-	4.55-	جيبوتي
15.22	4.99	4.48	6.77	3.70	5.22	السعودية
30.33	25.31	33.86	24.63	37.67	37.67	السودان
18.52	23.54	18.99	13.42	10.52	8.37	سورية
...	الصومال
...	العراق
5.24	9.21	6.02	6.39	4.77	24.51	عمان
11.80	0.01-	10.68	11.35	8.04	9.86	قطر
4.75	12.81	6.32	1.61	0.78-	3.89	الكويت
7.34	7.47	9.84	11.68	15.02	19.34	لبنان
4.41	20.51	1.89	6.99	2.15	1.40	ليبييا
11.99	13.17	11.02	10.07	9.54	13.05	مصر
6.41	14.07	8.44	10.24	6.04	9.18	المغرب
8.93	17.29	16.09	2.15	4.15	8.00	موريتانيا
18.05	18.66	25.11	13.78	11.72	10.70	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، النقد والائتمان في الدول العربية 1991-2002 وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2003 .

ملحق (2/7) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
(2001 و 2002)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى		الائتمان المحلي (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية		
2002	2001	2002	2001	2002	2001	
4.04	16.78	3.55	11.38	10.72	3.61	الأردن
10.37	4.65	11.47	12.84	10.14	4.90	الإمارات
3.03	14.36-	17.12	6.32	1.15	7.45	البحرين
7.36	7.42-	4.27	4.15	18.96	19.05	تونس
48.74	18.37	16.01	3.81-	33.91	68.92	الجزائر
1.83-	6.23	6.93-	10.43-	23.81	28.13	جيبوتي
16.87-	10.27	12.81	10.04	5.18-	2.81	السعودية
2.56-	1.73	12.83	44.30	10.36	2.44-	السودان
23.31-	20.44	1.06	18.59	14.35	24.96	سورية
...	الصومال
...	العراق
15.31	12.30	2.54-	14.54	58.02	5.44-	عمان
14.43	11.25	4.81	3.51	27.81	2.64	قطر
5.14	3.68	10.55	7.31	11.37-	19.01	الكويت
2.55-	1.48-	0.50	11.60	27.68	12.66-	لبنان
154.55	20.83	8.50	16.30	113.02	27.92	ليبيا
5.18	7.64-	12.35	10.19	13.21-	3.92-	مصر
0.77	12.49	4.34	0.56	8.67	86.43	المغرب
32.16	23.72	1,926.93-	119.96	116.16	8.32	موريتانيا
22.92	58.08	121.20-	37.91-	28.55	33.81	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (3/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية
(2002-1997)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى						الائتمان المحلي (صافي)												صافي الأصول الأجنبية							
2002	2001	2000	1999	1998	1997	2002		2001		2000		1999		1998		1997		2002	2001	2000	1999	1998	1997		
						حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع								
1.8-	2.9-	4.2-	2.7	5.3	7.3-	1.6	8.1	0.7	7.8	3.6-	0.1-	1.3	8.2	2.9	12.3	4.4	13.8	6.2	6.8	13.4	0.4	10.0-	3.4	مجموع الدول العربية	
1.3-	4.8-	4.0-	3.6-	6.6-	2.8-	1.6	2.8	2.8	8.7	1.3-	1.6	1.7	5.1	9.9	12.7	1.2-	2.4	5.5	1.8	12.6	10.4	2.0	8.1	الأردن	
5.0-	2.4-	3.0-	2.0-	8.5-	4.0-	2.8-	8.1	1.7	8.9	4.7-	3.2	16.1-	8.1-	1.3-	12.3	0.7	14.2	7.8	4.0	10.9	38.9	0.4	1.2-	الإمارات	
0.1-	1.6	9.5-	3.8	1.3-	1.6	1.6	9.9	2.3	3.8	0.4-	3.6	3.2	10.8	4.5	9.9	1.6	9.6	0.6	3.9	16.1	10.3-	8.0	3.4-	البحرين	
2.8-	3.3	2.9-	5.3	6.7-	44.6-	1.3-	5.4	5.0-	5.6	1.4-	20.5	0.4-	9.3	3.5	13.5	30.5	55.6	1.9	1.8	3.4-	4.3	1.5-	4.0	تونس	
11.1-	4.4-	7.1-	2.2-	15.5	17.2-	0.5	9.5	6.7-	2.9-	10.4-	21.2-	9.0	24.9	11.0	10.0	15.6	11.8	21.4	32.2	41.3	8.6-	6.4-	23.6	الجزائر	
0.4	1.5-	1.1	4.7	1.8	1.5	0.1-	3.9-	1.2	7.0-	1.1	7.2	0.8	25.9-	11.7-	3.0-	2.5-	2.8-	16.2	16.0	7.2-	17.3	2.9-	3.3-	جيبوتي	
8.2	4.8-	5.7-	9.5	10.4	10.0-	4.5	10.5	3.6	7.8	3.5-	0.8-	10.9	8.1	2.2	13.1	5.8	11.3	3.5-	1.9	10.9	10.9-	19.8-	3.9	السعودية	
5.0	4.1	5.0-	36.6	141.2	64.7	1.5-	8.7	9.1	26.0	3.6	18.6	13.0	17.0	2.2-	1.5	9.3	15.9	16.7	4.8-	20.2	29.0-	42.9-	42.9-	السودان	
5.9	5.2-	6.1-	6.6	3.8	7.0-	3.9	0.4	6.8	7.8	5.9-	4.0-	8.2-	3.0-	1.1-	2.4-	4.6-	2.3	12.2	21.0	29.1	9.8	13.1	13.1	سورية	
...	الصومال
...	العراق
7.8-	6.1-	2.7-	1.6-	5.4-	10.8-	4.2-	3.1-	8.6	17.1	9.5	11.2	10.7-	0.2-	7.6	26.8	7.8-	29.1	16.2	1.8-	2.4-	8.2	16.7-	6.2	عُمان	
6.4-	4.5-	3.9-	10.3-	2.6	5.7-	0.1-	4.6	21.6-	3.2	9.7-	16.1-	5.4-	19.2	3.1-	18.1	4.0-	13.5	13.6	1.3	30.7	2.5	12.6-	2.1	قطر	
2.0-	1.5-	1.7-	0.8-	4.8-	3.2-	0.2	10.8	4.1-	7.9	7.3-	3.5-	2.7-	0.9	1.4-	6.0	2.7-	14.2	4.1-	6.5	11.5	1.5	1.9-	7.2-	الكويت	
0.5	0.3	1.8-	0.7	1.0	1.9-	1.0-	0.5	10.7	10.8	10.5	13.4	5.2	10.8	10.6	20.0	13.4	23.7	6.4	3.6-	1.7-	0.2	6.0-	2.5-	لبنان	
66.4-	8.9-	8.3-	0.9	2.1	12.1-	10.7-	7.4	1.9-	14.7	29.7-	24.4-	13.2-	3.4	4.3	3.5	4.5-	4.4	63.4	14.8	34.6	2.7	3.5-	9.1	ليبيا	
1.0-	1.8	1.3-	2.9-	2.3-	1.9-	9.6	13.8	2.4	11.7	7.5	13.3	3.4	17.9	2.5	18.3	4.0	17.4	0.9-	0.3-	1.0-	5.0-	6.5-	2.4-	مصر	
0.2-	2.6-	0.7	0.0-	1.7-	0.6-	0.7	3.9	2.6-	0.6	3.7	9.4	3.5-	3.7	0.8-	6.7	2.2	7.3	2.7	16.1	1.6-	6.6	1.0	2.5	المغرب	
9.5-	10.7-	20.3-	8.4-	26.8	5.5	94.7-	60.0-	2.5-	11.3	64.3-	23.2-	39.5-	13.7-	41.0-	32.3-	44.5-	32.7-	78.4	6.1	59.6	24.3	9.6	35.3	موريتانيا	
5.4-	10.3-	8.4-	0.9-	1.2-	6.6-	12.1-	9.6-	9.9-	5.7-	45.4-	42.2-	14.1-	11.6-	18.5	23.9	2.0-	1.8	33.1	34.7	75.7	26.2	10.9-	15.5	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (4/7) : مكونات السيولة المحلية
(2002-1997)

(نسب مئوية)

2002		2001		2000		1999		1998		1997		
شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	
58.33	41.67	58.77	41.23	58.75	41.25	58.62	41.38	58.33	41.67	56.93	43.07	مجموع الدول العربية
72.49	27.51	73.05	26.95	72.74	27.26	73.66	26.34	73.22	26.78	70.55	29.45	الأردن
72.90	27.10	74.78	25.22	75.93	24.07	76.25	23.75	71.89	28.11	73.25	26.75	الإمارات
75.10	24.90	76.57	23.43	79.33	20.67	78.22	21.78	80.51	19.49	78.39	21.61	البحرين
60.43	39.57	57.91	42.09	57.72	42.28	56.23	43.77	55.17	44.83	55.94	44.06	تونس
43.32	56.68	40.93	59.07	37.24	62.76	39.40	60.60	36.82	63.18	37.90	62.10	الجزائر
46.47	53.53	49.36	50.64	46.95	53.05	41.80	58.20	45.93	54.07	42.44	57.56	جيبوتي
46.84	53.16	45.69	54.31	47.40	52.60	47.98	52.02	50.27	49.73	48.10	51.90	السعودية
37.46	62.54	37.20	62.80	32.30	67.70	34.24	65.76	36.76	63.24	63.23	63.23	السودان
40.03	59.97	39.68	60.32	34.57	65.43	33.86	66.14	32.49	67.51	69.04	69.04	سورية
...	الصومال
...	العراق
72.16	28.84	73.54	26.46	77.79	22.21	77.53	22.47	76.41	23.59	73.50	26.50	عمان
80.44	19.56	81.85	18.15	84.53	15.47	83.92	16.08	81.93	18.07	80.88	19.12	قطر
78.58	21.42	82.18	17.82	82.02	17.98	82.14	17.86	84.87	15.13	83.62	16.38	الكويت
95.52	4.48	95.53	4.47	95.15	4.85	94.96	5.04	94.89	5.11	94.47	5.53	لبنان
31.78	68.22	32.94	67.06	28.15	71.85	33.61	66.39	34.20	65.80	32.25	67.75	ليبيا
81.86	18.14	81.76	18.24	80.52	19.48	79.63	20.37	79.27	20.73	79.23	20.77	مصر
35.55	64.45	37.09	62.91	38.09	61.91	37.95	62.05	38.64	61.36	39.01	60.99	المغرب
31.33	68.67	28.28	71.72	26.71	73.29	30.68	69.32	33.41	66.59	34.11	65.89	موريتانيا
53.89	46.11	49.79	50.21	47.90	52.10	45.37	54.63	46.02	53.98	44.24	55.76	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (5/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية⁽¹⁾
(2002 و 2001)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الإجمالي المحلي (عملة محلية)		نسبة التغير		2002		2001		
2002	2001	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
		12.7		397,294.7		352,494.8		مجموع الدول العربية
111.7	110.6	6.4	6.4	10,386.8	7,364.2	9,764.6	6,923.1	الأردن
75.8	67.9	14.6	14.6	54,101.3	198,687.0	47,195.4	173,325.0	الإمارات
91.6	87.8	5.0	5.0	7,316.3	2,750.9	6,965.7	2,619.1	البحرين
46.1	46.1	15.2	4.6	10,394.3	13,867.1	9,025.6	13,252.3	تونس
34.6	28.2	25.9	29.0	19,356.5	1,543,160.0	15,377.2	1,196,648.0	الجزائر
42.4	37.4	17.3	17.4	251.0	44,605.0	213.9	38,008.0	جيبوتي
46.5	41.0	16.8	16.8	87,655.5	328,270.0	75,066.5	281,124.0	السعودية
9.6	8.1	32.4	32.6	1,388.2	363,275.0	1,048.2	274,042.0	السودان
63.0	53.9	21.9	21.9	13,454.8	622,286.0	11,036.2	510,425.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
34.9	34.1	4.3	4.3	7,087.4	2,725.1	6,792.2	2,611.6	عمان
72.0	68.2	7.6	7.6	12,574.2	45,770.0	11,680.8	42,518.0	قطر
88.5	86.1	7.9	5.1	31,739.2	9,503.6	29,405.9	9,038.2	الكويت
0.2	0.2	7.5	7.5	36,920.7	55,658.0	34,335.0	51,760.0	لبنان ⁽²⁾
35.1	44.9	20.1-	9.0	9,786.9	8,707.2	12,247.4	7,989.0	ليبيا
77.9	73.5	12.5	12.8	66,040.7	297,183.3	58,693.6	263,534.1	مصر
65.2	65.4	21.2	6.6	26,260.2	266,987.0	21,671.6	250,524.0	المغرب
26.6	22.1	22.5	27.3	246.7	67,707.0	201.4	53,198.0	موريتانيا
23.9	19.5	31.6	36.0	2,334.0	417,804.6	1,773.6	307,308.6	اليمن

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين .

(2) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية مايو 2003)

ملحق (6/7) : القواعد الرأسمالية
للمصارف التجارية العربية
(2001 و 2002)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2002		2001		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
8.2		59,270.1		54,776.6		مجموع الدول العربية
7.6	7.6	2,179.2	1,545.1	2,025.7	1,436.2	الأردن
11.4	11.4	11,170.3	41,023.0	10,025.1	36,817.0	الإمارات
14.6	14.6	950.8	357.5	829.5	311.9	البحرين
18.9	8.1	2,333.9	3,113.7	1,962.1	2,881.0	تونس
0.5	3.0	1,581.0	126,045.2	1,572.5	122,374.0	الجزائر
1.2	1.3	43.0	7,646.0	42.5	7,550.0	جيبوتي
8.0	8.0	12,629.6	47,298.0	11,693.7	43,793.0	السعودية
54.6	54.7	281.6	73,692.0	182.2	47,640.0	السودان
6.6	6.6	1,165.9	53,924.0	1,094.0	50,598.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1.6	1.6	1,125.6	432.8	1,107.4	425.8	عمان
10.4	10.4	2,028.6	7,384.0	1,837.1	6,687.0	قطر
5.7	3.1	5,472.1	1,734.2	5,177.6	1,681.9	الكويت
12.6	12.6	3,332.7	5,024.0	2,960.5	4,463.0	لبنان ⁽¹⁾
0.9-	35.2	1,462.2	1,300.9	1,475.4	962.4	ألبانيا
3.4	3.6	10,136.3	45,613.3	9,806.9	44,033.0	مصر
13.4	0.3-	3,194.4	32,477.0	2,817.8	32,574.0	المغرب
3.1-	0.4	28.0	7,676.0	28.9	7,646.0	موريتانيا
12.5	16.2	154.9	27,721.0	137.7	23,851.8	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.
المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق (7/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
للمصارف التجارية العربية
(2001 و 2002)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير	العملة المحلية	2002		2001		مجموع الدول العربية
		الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
9.0		243,960.3		223,783.0		
2.6	2.6	6,816.9	4,833.3	6,643.0	4,709.9	الأردن
11.0	11.0	38,674.5	142,032.0	34,849.6	127,985.0	الإمارات
13.9	13.9	4,272.9	1,606.6	3,752.4	1,410.9	البحرين
16.7	6.1	12,914.0	17,228.6	11,061.3	16,241.3	تونس
3.2	5.7	3,832.9	305,570.0	3,714.4	289,053.0	الجزائر
4.8-	4.7-	144.2	25,629.0	151.4	26,898.0	جيبوتي
10.0	10.0	54,961.0	205,829.0	49,950.3	187,064.0	السعودية
37.3	37.4	681.8	178,425.0	496.7	129,865.0	السودان
6.6	6.6	1,814.8	83,935.0	1,702.4	78,737.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1.4	1.4	7,686.3	2,955.4	7,582.8	2,915.6	عمان
11.3	11.3	5,553.6	20,215.0	4,991.5	18,169.0	قطر
17.1	14.2	26,106.3	7,824.1	22,289.9	6,851.0	الكويت
2.6	2.6	15,096.5	22,758.0	14,721.1	22,192.0	لبنان ⁽¹⁾
27.3-	0.8-	4,501.5	4,004.9	6,191.9	4,039.0	ليبيا
5.1	5.3	38,838.8	174,774.5	36,965.5	165,974.9	مصر
18.1	3.9	21,154.7	215,080.0	17,907.7	207,013.0	المغرب
15.3	19.9	301.0	82,634.0	261.0	68,939.0	موريتانيا
10.6	14.3	608.6	108,948.6	550.1	95,317.6	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.
المصدر: مصادر الملحق (5/7).